### أكد أن العلاقات بين البلدين شهدت على مدى أكثر من 3 عقود تبادلاً مهماً للزيارات الرفيعة المستوى

# السفير الأوكراني: يجمعنا مع الكويت فهم عميق لقيمة السيادة والاستقلال.. وندعم جهودها في مواجهة العدوان الإيراني الآثم

- فرص لتوسيع التعاون مع الكويت في التجارة والاستثمار والأمن الغذائي والزراعة والطاقة والتكنولوجيا والدفاع والتعليم
- دخول اتفاقية التعاون العسكري بين الكويت وأوكرانيا حيز النفاذ يفتح المجال أمام البلدين لإقامة شراكة دفاعية نوعية ومتكاملة
- حكومة أوكرانيا قادرة ومستعدة لتزويد الكويت بالمسيّرات خاصة في ظل ما تشهده المنطقة من توترات وما تفرضه التطورات الأمنية

أسامة دياب

سفير أوكرانيا لدى البلاد د. مكسيم صبح خلال المؤتمر الصحافي (ريليش كومار)

أكد سفير أوكرانيا لدى البلاد د.مكسيم صبح عمق العلاقات التاريخية التي تجمع بلاده بدولة الكويت، مؤكدا أن التجربة التاريخية للبلدين رسخت فهما مشتركا وعميقا لقيمة الاستقلال والسيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وقال صبح، في مؤتمر صحافي عقده في مقر السفارة بمناسبة الذكرى الـ35 لاستعادة استقلال أوكرانيا والذكرى الـ33 لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، إن الكويت وأوكرانيا، رغم البعد الجغرافي، تجمعهما قواسم مشتركة عديدة، وفي مقدمتها الإيمان بسيادة الدول واستقلالها ووحدة أراضيها، والالتزام بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لافتا إلى أن البلدين يعرفان من تجربتهما الوطنية أن الاستقلال ليس أمرا يمكن اعتباره مضمونا، بل قيمة تستوجب الحماية والدفاع عنها.

وأضاف «ندرك في أوكرانيا جيدا التجربة المؤلمة التي عاشتها دولة الكويت إثر الغزو والاحتلال عام 1990، ونرى في استعادة الكويت لحريتها وسيادتها بدعم المجتمع الدولي وتمسكه بالقانون الدولي دليلا تاريخيا مهما على أن الاحتلال لا يلغي سيادة الدولة، وأن العدوان لا يمنح المعتدي أي حق في أراضي الدولة التي يحتلها».

وأكد صبح أن أوكرانيا «تقف وقفة ثابتة إلى جانب دولة الكويت في مواجهتها للعدوان الإيراني الآثم»، مشيرا إلى أن بلاده سبق أن عبرت رسميا عن موقفها في مناسبات عدة، مشددا على دعم أوكرانيا لجميع الجهود التي تبذلها دولة الكويت وأشقاؤها الخليجيون من أجل إعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة، حفاظا على أرواح الأبرياء وضمانا لمواصلة مسيرة التطور والرخاء والنمو في جميع دول المنطقة.

وأشار إلى أن العلاقات الدبلوماسية بين أوكرانيا والكويت أسست في 18 أبريل 1993، ومنذ ذلك الحين شهدت تطورا مستمرا على أساس الاحترام المتبادل والصداقة والالتزام بمبادئ السيادة ووحدة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وأوضح أن العلاقات الثنائية شهدت على مدى أكثر من ثلاثة عقود تبادلا مهما للزيارات الرفيعة المستوى، من بينها زيارتا رئيسي أوكرانيا إلى الكويت عامي 2003 و2018، وزيارة رئيس الوزراء الأوكراني إلى الكويت عام 1993، إلى جانب اتصالات وزيارات منتظمة بين وزيري الخارجية وكبار المسؤولين والمشاورات السياسية بين وزارتي الخارجية.

وحول ذكرى استقلال أوكرانيا، قال صبح إن 24 أغسطس يمثل مناسبة وطنية بالغة الأهمية للشعب الأوكراني، إذ تحل هذا العام الذكرى الـ35 لاستعادة الاستقلال، وهي مناسبة تجسد تطلعات الأوكرانيين الممتدة عبر قرون نحو الحرية والسيادة وحق تقرير المصير.

وأوضح أن إعلان الاستقلال عام 1991 «لم يكن بداية تاريخ الدولة الأوكرانية، وإنما كان استعادة لدولة ذات جذور تاريخية وهوية وطنية عميقة»، مشيرا إلى أن الشعب الأوكراني خاض على مدى أجيال نضالا للحفاظ على لغته وثقافته وهويته وحقه في إقامة دولته المستقلة.

وأشار إلى أن البرلمان الأوكراني تبنى في 24 أغسطس 1991 وثيقة إعلان الاستقلال، قبل أن يؤكد الشعب الأوكراني هذا القرار في استفتاء وطني جرى في الأول من ديسمبر من العام ذاته، معبرا بوضوح عن إرادته في العيش في دولة حرة ومستقلة وذات سيادة.

وأكد صبح أن أوكرانيا نجحت خلال السنوات الـ35 الماضية في بناء دولة ديموقراطية حديثة ومؤسسات وطنية مستقلة، وترسيخ مجتمع مدني قوي وتعددية سياسية وحرية التعبير والإعلام، فضلا عن تحقيق إنجازات مهمة في مجالات التكنولوجيا والمعلومات والزراعة والصناعة والطيران والفضاء والثقافة والتعليم والرياضة.

وأضاف أن أوكرانيا أصبحت جزءا من الفضاء السياسي والاقتصادي والثقافي الأوروبي، مؤكدا أن الشعب الأوكراني اختار بوضوح طريق التكامل الأوروبي.

وشدد على أن مفهوم الاستقلال بالنسبة للأوكرانيين لا يقتصر على الحدود والعلم والنشيد الوطني، وإنما يشمل الحرية والكرامة والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والسيادة الوطنية ووحدة الأراضي وحق كل شعب في تقرير مستقبله دون تدخل أو إملاءات خارجية، مؤكدا أن هذه المبادئ تمثل أيضا ركائز أساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وأعرب صبح عن تطلع أوكرانيا إلى أن تشهد السنوات المقبلة مرحلة جديدة من العلاقات مع دولة الكويت، مشيرا إلى وجود فرص واسعة لتوسيع التعاون في التجارة والاستثمار والأمن الغذائي والزراعة والطاقة والتكنولوجيا والصناعات المتقدمة والدفاع والتعليم والثقافة والسياحة.

وقال إن بلاده تتطلع كذلك إلى تعزيز التواصل المباشر بين الشعبين الأوكراني والكويتي، «لأن العلاقات بين الدول تصبح أقوى عندما تتحول من علاقات رسمية إلى صداقة حقيقية بين الشعوب».

وأعرب عن امتنانه لدولة الكويت، قيادة وحكومة وشعبا، على صداقتها ودعمها لأوكرانيا وسيادتها ووحدة أراضيها، مؤكدا أن الصداقة الأوكرانية الكويتية، التي بدأت رسميا قبل 33 عاما، ستواصل تطورها وتفتح آفاقا جديدة للتعاون لما فيه خير ومصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

كما أكد د.مكسيم صبح أن دخول اتفاقية التعاون العسكري بين الكويت وأوكرانيا حيز النفاذ يفتح المجال أمام البلدين لإقامة شراكة دفاعية نوعية ومتكاملة، مشيرا إلى أن اتفاقية التعاون العسكري التي تم تفعيلها بين البلدين مؤخرا تتيح إمكانية تزويد الكويت بالمسيرات، إلى جانب تدريب الكوادر وتنفيذ مشاريع دفاعية مشتركة وتقديم الخبرات والاستشارات اللازمة لتعزيز قدرات الجيش الكويتي في مواجهة التحديات الأمنية الراهنة. وقال السفير إن بلاده سعيدة بدخول اتفاقية التعاون العسكري، التي تم توقيعها عام 2018، حيز النفاذ، معربا عن شكره للحكومة الكويتية على استكمال الإجراءات القانونية المطلوبة في هذا الشأن. وأوضح أن الجانبين بدآ التنسيق فيما يتعلق بالتعاون العسكري والدفاعي، لافتا إلى أن مفهوم التعاون الدفاعي أوسع من مجرد التعاون العسكري، وأن الاتفاقية تتضمن مجالات عديدة ومهمة، وتشكل حاليا إطارا قانونيا يفتح المجال أمام الكويت وأوكرانيا للدخول في «شراكة نوعية حقيقية يستفيد منها البلدان».

وأكد أن الهدف من التعاون لا يقتصر على تسويق أو بيع ما تمتلكه أوكرانيا من منتجات عسكرية، بما فيها المسيرات، وإنما يتجه نحو بناء «منظومة متكاملة» من التعاون الدفاعي تشمل تدريب الكوادر، وتنفيذ مشاريع عسكرية ودفاعية مشتركة، والتخطيط المشترك، فضلا عن التنسيق بين رئاستي أركان الجيشين الكويتي والأوكراني. وأضاف أن بلاده لا تسعى فقط إلى تسويق منتجاتها الدفاعية، وإنما إلى تقديم خدمة أمنية متكاملة وخبراتها واستشاراتها إلى الجانب الكويتي، بما يسهم في صقل مهارات منتسبي الجيش الكويتي وبناء قدراته على مواجهة التحديات الأمنية خلال المرحلة الراهنة، مضيفا أن أوكرانيا مستعدة للتوقيع على اتفاقيات وبروتوكولات إضافية مع الكويت من أجل التحديد الدقيق لمجالات التعاون الدفاعي والعسكري ذات الصلة، وذلك بغية ترجمة التفاهمات إلى مشاريع واقعية وعملية في القريب المنظور.

وحول إمكانية تزويد الكويت بالمسيرات، أكد السفير أن حكومة أوكرانيا قادرة ومستعدة لذلك، خصوصا في ظل ما تشهده المنطقة من توترات وما تفرضه التطورات الأمنية من حاجة إلى تعزيز القدرات الدفاعية.

وقال إن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أكد منذ البداية تضامن بلاده الكامل مع الكويت وبقية دول الخليج، مشيرا إلى أن أوكرانيا ترى أن التحديات الأمنية التي تواجهها ودول المنطقة تتطلب مزيدا من التنسيق والتعاون.

وأكد أن حاملي الجوازات الكويتية، بمختلف فئاتها، يتمتعون بإعفاء من تأشيرة الدخول إلى أوكرانيا، مشيرا إلى أن إجراءات إصدار التأشيرة للمقيمين في الكويت تستغرق مدة أقصاها شهر واحد.

## الأوكرانيون يتمتعون بنظام الدخول من دون تأشيرة إلى دول الاتحاد الأوروبي

في شأن مسار انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، أشار السفير إلى أن الأوكرانيين يتمتعون بنظام الدخول من دون تأشيرة إلى دول الاتحاد الأوروبي، لافتا إلى أن ذلك شكل إحدى الخطوات المهمة في مسار التقارب بين الجانبين.

وأضاف أن من الخطوات المهمة كذلك توقيع اتفاقية الشراكة المعمقة وإنشاء منطقة تجارة حرة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، مؤكدا أن الاتحاد يقدم إمكاناته للمساعدة في تسريع عملية انضمام بلاده.

وأوضح في الوقت ذاته أن الحكومة الأوكرانية مطالبة بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات والإجراءات الداخلية، وفي مقدمتها تقريب التشريعات والقوانين الأوكرانية من القوانين والمعايير الأوروبية، بما يدعم مسار الانضمام إلى الاتحاد.

# مراكز القدرات العالمية في الهند: حيث تبني الشركات مستقبلها العالمي

بقلم باراميتا ترياثي
سفيرة الهند لدى الكويت

عندما يفكر الناس في الكويت ومنطقة الخليج في ممارسة الأعمال التجارية في الهند، قد تتبادر إلى أذهانهم أولا صورة سوق استهلاكية ضخمة ومتنامية، ومهنيين هنود يعملون في مختلف أنحاء الخليج، ومشاريع بنية تحتية ضخمة، وقطاعات الأدوية والسيارات والمنسوجات والتكنولوجيا.

إلى جانب ذلك، تبرز صورة أخرى للهند، أقل وضوحا للزائر العادي، وتزداد أهميتها بالنسبة للأعمال التجارية العالمية.

في المدن الهندية مثل بنغالورو وحيدر آباد ومومباي وتشيناي وبونه ودلهي وضواحيها، وفي عدد متزايد من المدن الهندية الأصغر، تعمل فرق من المهندسين والعلماء والمحاسبين والمصممين ومطوري البرمجيات ورجال الأعمال الهنود يوميا على منتجات وخدمات تستخدم في جميع أنحاء العالم.

هذه هي مراكز القدرات العالمية في الهند، والتي يمكن أن تصبح جسرا جديدا مهما بين الهند والكويت ومنطقة الخليج.

لم يعد مركز القدرات العالمية مجرد مكتب خلفي منخفض التكلفة، بل تركز أفضل المراكز اليوم على الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والتحليلات المالية، وتكنولوجيا أشباه الموصلات، والهندسة، وتصميم المنتجات، والمنصات الرقمية، والبحوث، واستراتيجيات الأعمال العالمية. تستضيف الهند أكثر من 1700 مركز من هذا القبيل، يعمل بها ما يقارب مليوني متخصص.

بالنسبة للشركات الكويتية أو الخليجية الساعية إلى التوسع دوليا، يمثل هذا فرصة جذابة، إذ يمكن للهند أن تصبح المكان الأمثل لبناء القدرات اللازمة لمرحلة النمو التالية.

### المدن الكبرى وما وراءها

تكمن قوة الهند جزئيا في التنوع الاستثنائي لمدنها. وتعد مدينة بنغالورو ربما المثال الأشهر، فقد أصبحت مركزا عالميا للبرمجيات، والذكاء الاصطناعي، والهندسة، والتكنولوجيا المتقدمة.

طورت مدينة حيدر آباد قدرات قوية في مجالات التكنولوجيا، والأدوية، والرعاية الصحية، والفضاء.

مومباي هي العاصمة المالية للهند، وهي ملائمة بطبيعتها لقطاعات الخدمات المصرفية، والاستثمار، والتأمين، والتحليلات المالية.

تجمع مدينة بونه بين الهندسة، والتصنيع، وصناعة السيارات، والتكنولوجيا.

وتتمتع تشيناي بخبرة واسعة في صناعة السيارات، والإلكترونيات، والهندسة الصناعية، والخدمات الرقمية.

تجمع منطقة دلهي وضواحيها بين التكنولوجيا والخدمات المهنية وقربها من المؤسسات الحكومية والتنظيمية في الهند.

وتستقطب مدن مثل أحمد آباد، وجايبور، وكوتشي، وتيروفانانتابورام، وكويمباتور، وكلكتا، وإندور، بشكل متزايد، شركات التكنولوجيا والعمليات التجارية.

وبالنسبة للشركات، فإن الهند ليست سوقا واحدة للمواهب، بل أسواق متعددة، لكل منها مهاراتها وتكاليفها وثقافاتها ومجالات خبرتها المختلفة.

يعد هذا الأمر مفيدا بشكل خاص للشركات الكويتية أو الخليجية، إذ يمكنها، على سبيل المثال، توظيف محللين ماليين في مومباي، ومهندسين في بونه، وخبراء تكنولوجيا في بنغالورو، وعمليات متخصصة في أحمد آباد أو كوتشي أو جايبور.

### علاقات ومعارف بين الكويت ودول الخليج والهند

يستثمر التجار والشركات الكويتية في الهند ويعملون فيها منذ قرون. وقد رسخت شركات مثل الغانم للصناعات، ومجموعة الشايع، وآسيا للاستثمارات، وأجيليتي للخدمات اللوجستية، وجودا قويا لها في الاقتصاد الهندي. على سبيل المثال، تمتلك شركة كيربي إنديا التابعة لمجموعة الغانم للصناعات مصانع في حيدر آباد وهاريدوار وهالول.

وهناك أمثلة أخرى من منطقة الخليج العربي الأوسع. فقد أنشأت مجموعة داماك الإماراتية مركزا مشتركا للخدمات والقدرات في مدينة نويدا، لدعم وظائف مثل المالية والموارد البشرية وعمليات المبيعات والأنشطة التجارية والمبادرات الرقمية. وهي بصدد إنشاء مركز آخر في بونه.

ما يتغير في الهند هو طبيعة الفرصة المتاحة. ففي السابق، كانت الشركات الكويتية العاملة في الهند تحتاج إلى مصانع أو متاجر أو فنادق أو مستودعات أو أصول استثمارية.

أما اليوم، فيمكنها أيضا بناء فريق عمل يخدم الشركة على مستوى العالم.

ولا تقتصر أهمية هذه الخطوة على عدد الموظفين في المركز، بل إنها تمثل تحولا في التفكير: فالهند لم تعد مجرد سوق، بل أصبحت وجهة جذابة لإدارة وتنمية الأعمال التجارية الدولية.

### ما تقدمه الهند من الصعب محاكاته

ولعل أبرز ما يميز الهند هو شعبها. ففي كل عام، ينضم ملايين الشباب الهنود إلى سوق العمل، من بينهم مهندسون وعلماء وأطباء ومتخصصون في الشؤون المالية ومطورو برامج ومصممون وخريجو إدارة أعمال. وقد درس أو عمل الكثير منهم دوليا، ما يتيح لهم العمل بكفاءة في بيئات ثقافية ومناطق زمنية مختلفة.

لكن الأرقام وحدها لا تفسر جاذبية الهند. فعلى مدى عقود، طورت الهند بيئة حاضنة لهذه القوى العاملة الموهوبة، من خلال الاستثمار في الجامعات وشركات التكنولوجيا والشركات الناشئة وشركات الخدمات المهنية ومراكز الأبحاث والمجمعات التقنية والبنية التحتية الرقمية المتطورة باستمرار. وهذا يتيح للشركات البدء على نطاق صغير والنمو بسرعة.

فعلى سبيل المثال، قد تبدأ شركة كويتية بخمسين متخصصا في الهند. ومع توسع عملياتها الدولية، يمكن لهذا الفريق أن ينمو من خمسمئة إلى خمسة آلاف. كما يمكنه الانتقال من المحاسبة ودعم العملاء إلى علوم البيانات وتطوير المنتجات والهندسة والبحث. ويعد مركز مجموعة الشايع في بنغالورو مثالا ممتازا على ذلك.

تعد هذه الرحلة من وظيفة الدعم إلى القدرة الاستراتيجية، إحدى السمات المميزة لقصة الهند في دول مجلس التعاون الخليجي.

### توافق طبيعي للشركات الكويتية

تتمتع الشركات الكويتية بخبرة واسعة في قطاعات مثل الطاقة والخدمات المصرفية والاستثمار والخدمات اللوجستية وتجارة التجزئة والعقارات والضيافة. وتقدم الهند نقاط قوة مكملة في مجالات التكنولوجيا والهندسة والتحليلات والصناعات الدوائية والخدمات الرقمية، بالإضافة إلى قاعدة واسعة من الكفاءات المهنية.

تخيل أن بنكا كويتيا يستعين بالهند في مجالات الأمن السيبراني والخدمات الرقمية والذكاء الاصطناعي، وشركة لوجستية تطور منصتها الرقمية العالمية من بنغالورو، وشركة في مجال الطاقة تستعين بمهندسين وعلماء بيانات هنود لتحسين الكفاءة التشغيلية، كما تنشئ شركة استثمارية كويتية فريقا للبحث والتحليل في مومباي أو مدينة غيفت (GIFT City). هذه ليست احتمالات بعيدة، فالمقومات الأساسية موجودة بالفعل.

كما تبرز علاقة مالية مهمة من خلال مدينة غيفت في ولاية غوجارات، المركز المالي الدولي للهند، والتي تطور قدراتها في مجالات الخدمات المصرفية الدولية، وأسواق رأس المال، والتأمين، والتكنولوجيا المالية. وقد أرست الهند والكويت بالفعل تعاونا مؤسسيا بين هيئة أسواق المال الكويتية وهيئة مراكز الخدمات المالية الدولية الهندية في أبريل 2024.

### علاقة تدخل فصلاً جديداً

تربط الهند والكويت علاقة تاريخية عريقة، أقدم بكثير من الإحصاءات التجارية الحالية، بنيت عبر التجارة والملاحة البحرية واللؤلؤ والتمور والمنسوجات، وقبل كل شيء، عبر العلاقات الشعبية. فقد عاشت أجيال من الهنود وعملوا في الكويت، بينما طورت الشركات الكويتية علاقاتها في الهند.

يمكن بناء الفصل التالي من هذه العلاقة على أساس جديد: المعرفة والكفاءة.

بالنسبة للكويت، لا يعني إنشاء مركز القدرات العالمية في الهند بالضرورة نقل الوظائف من الكويت، بل قد يعني إنشاء ذراع إضافية لشركة كويتية، تستفيد من الكفاءات الهندية وتدعم عمليات الشركة في الكويت وغيرها من الأسواق العالمية.

أما بالنسبة للهند، فإن الاستثمار الخليجي يجلب قيمة مماثلة: رأس المال الدولي، والخبرة الريادية، والوصول إلى أسواق يمكن للمواهب والتكنولوجيا الهندية أن تخلق فيها قيمة مضافة.

لذا، فإن السؤال الأهم ليس ما إذا كانت الهند قادرة على توفير كوادر مؤهلة بتكلفة تنافسية، فقد تمت الإجابة عن هذا السؤال إلى حد كبير.

السؤال الأهم: ما الذي يمكن لشركة كويتية أن تنشئه في الهند ولا تستطيع تأسيسه بسهولة في أي مكان آخر؟

قد تتراوح الإجابة بين مركز تكنولوجي وفريق بحث عالمي، ومنصة لتحليل الاستثمار إلى مركز هندسي.

إن قصة مراكز القدرات العالمية في الهند هي في جوهرها قصة بشر. إنها قصة شباب هنود موهوبين يعملون على مواجهة التحديات العالمية، وقصة شركات عالمية تكتشف أن القدرات التي تحتاجها للمستقبل يمكن بناؤها في المدن الهندية اليوم.

بالنسبة للكويت ومنطقة الخليج عموما، يجعل هذا الهند أكثر من مجرد وجهة استثمارية، بل شريكا محتملا في بناء المستقبل.

### السفارة نظّمت حملة للتبرع بالدم بالتعاون مع جمعية الممرضين الإندونيسيين

# سفيرة إندونيسيا: علاقاتنا مع الكويت تتجاوز التعاون الرسمي إلى شراكة إنسانية

أسامة دياب

نظّمت سفارة إندونيسيا لدى البلاد بالتعاون مع جمعية الممرضين الإندونيسيين في الكويت، حملة للتبرع بالدم في مركز سلوى الصباح للخلايا الجذعية والحبل السري بمشاركة نحو 100 من أبناء الجالية الإندونيسية، بينهم عدد من الممرضين العاملين في القطاع الصحي الكويتي.

وأكدت السفيرة الإندونيسية لدى البلاد لينا ماريانا أن الحملة تمثل «رسالة تضامن ومحبة من إندونيسيا وجاليتها إلى الكويت وشعبها»، وتجسد عمق العلاقات بين البلدين وحرص أبناء الجالية الإندونيسية على أن يكونوا جزءا فاعلا من المجتمع الكويتي.

وقالت ماريانا في تصريح صحافي، إن حملة التبرع بالدم تنظم سنويا بالتزامن مع احتفالات إندونيسيا بعيد استقلالها، مشيرة إلى أن هذه هي الحملة الخامسة التي تنظمها السفارة منذ وصولها إلى الكويت قبل نحو خمس سنوات، مشيرة إلى أن نحو 100 شخص من أبناء الجالية شاركوا في الحملة، مؤكدة أن أهمية المبادرة لا تقاس بعدد المشاركين فحسب، وإنما بما تحمله من رسالة إنسانية وتضامنية.

وفي ما يتعلق بالبعد الديبلوماسي للحملة، وصفت التبرع بالدم بأنه يمثل جانبا من «الديبلوماسية الناعمة» لإندونيسيا، موضحة أن الهدف يتجاوز تقديم الدعم الطبي المباشر إلى التعبير عن تضامن الحكومة والشعب الإندونيسي مع الكويت وشعبها.

وقالت إن المبادرة تحمل رسالة واضحة مفادها أن «إندونيسيا والكويت معا في كل مناسبة وفي كل الظروف»، خصوصا في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة، مؤكدة حرص بلادها على الوقوف إلى جانب الكويت من خلال مبادرات تقدم فائدة مباشرة للمجتمع. وأضافت: «تعكس هذه الخطوة حرص إندونيسيا على ترجمة علاقاتها مع الكويت من مستوى التعاون الرسمي إلى مبادرات عملية تمس حياة الناس، وتؤكد أن العلاقات الكويتية الإندونيسية تقوم أيضا على التواصل الإنساني والشعبي والتكافل المجتمعي».

وفي ما يتعلق بالكوادر التمريضية الإندونيسية، كشفت عن وصول دفعات جديدة من الممرضين والممرضات إلى الكويت، مشيرة إلى انضمام نحو 250 كادرا جديدا أخيرا إلى القطاع الصحي.

وأوضحت أن إجمالي عدد الممرضين والممرضات الإندونيسيين في الكويت يقترب حاليا من 500، فيما يبلغ عدد أفراد الجالية الإندونيسية في البلاد نحو 6000 شخص، معربة عن توقعها وصول المزيد من الكوادر الإندونيسية إلى الكويت خلال الفترة المقبلة.

وأشادت بالدور الذي يؤديه الممرضون والممرضات الإندونيسيون في القطاع الصحي الكويتي، معتبرة أن مشاركتهم في حملة التبرع بالدم تجسد جانبا إضافيا من مساهمتهم في خدمة المجتمع، إلى جانب دورهم المهني، مؤكدة ان الحملة تمثل نموذجا عمليا لما يمكن أن تقدمه الجاليات المقيمة في الكويت للمجتمع الذي يحتضنها، كما تعكس تقدير إندونيسيا للكويت وحرصها على تعزيز الروابط الإنسانية بين الشعبين. وأضافت أن العلاقات الكويتية الإندونيسية «تتجاوز الأطر السياسية والاقتصادية إلى مجالات العمل الإنساني والمجتمعي»، مؤكدة أن الجالية الإندونيسية، ولاسيما الكوادر الصحية، تحرص على رد جزء من جميل الكويت من خلال خدمة المجتمع والمشاركة في المبادرات الإنسانية.

سفيرة إندونيسيا لينا ماريانا مع عدد من أبناء الجالية خلال حملة التبرع بالدم